

رد "الهيئة المنظمة للاتصالات"

على نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان

طموح الهيئة توفير آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات

تعليقاً على تصريح رئيس نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان "أوجيرو" جورج اسطفان، خلال المؤتمر الصحفي المنعقد في 7 تموز 2008 في مبنى "هيئة أوجيرو" والذي رد فيه على رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامج تحرير قطاع الاتصالات، يهيم الهيئة أن توضح ما يلي:

أولاً: إن "برنامج تحرير قطاع الاتصالات" هو مسودة قد طرحت للاستشارات العامة في السابع من نيسان 2008، وقد نشرت على موقع الهيئة الإلكتروني تشجيعاً لمشاركة أكبر عدد من المعنيين في قطاع الاتصالات، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية عملية الاستشارات العامة التي تشكل جزءاً جوهرياً من العملية التنظيمية، وهي الوسيلة التي تمكن الناس والمؤسسات المتأثرين بقرارات الهيئة من التفاعل معها وإبداء الرأي فيما تفعله هذه الهيئة ولماذا.

ثانياً: لقد دعت الهيئة المنظمة للاتصالات خطياً وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو إلى إبداء الرأي والتعليق على المسودة المطروحة بصفتها المشغل الوطني الأبرز، وكان من الضروري أن يسعى المسؤولون في هاتين المؤسستين على تأمين مشاركة أكبر عدد من كوادرها في عملية الاستشارات الجارية، وتحضير الرأي العلمي المبني على المعطيات المتوفرة لديهم ووجهة نظرهم في المسودة المطروحة، ولكن، لأسف الهيئة الشديد، لم يصل للهيئة من قبل أي منهما أي رد رسمي عبر القنوات المحددة في الاستشارات لا خلال فترة الاستشارات ولا بعد انتهائها، وذلك رغم دعوات الهيئة المتكررة لهما بالمشاركة الفعالة نظراً لموقعهما الهام في السوق اللبنانية.

ثالثاً: يسر الهيئة المنظمة للاتصالات أن يصلها، ولو عبر الإعلام، رأي نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان على مسودة "برنامج تحرير قطاع الاتصالات"، وتؤكد أنها

ستأخذ التعليقات الواردة فيه بعين الاعتبار، كما تفعل عادة مع كافة الردود التي تردّها، علماً أن عدد كبير من المشغلين والمستثمرين والمعنيين بسوق الاتصالات في لبنان والخارج قد شاركوا بفعالية في عملية الاستشارات المطروحة، وعلماً أن الهيئة تراجع كافة الردود التي تصلها وتتدارسها وتجري التعديلات على ضوء ما تقتضيه مصلحة البلد وذلك قبل أن تصدرها في نسختها النهائية.

رابعاً: إن الهيئة تشارك نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان في نقطة هامة، وهي المطالبة بالإسراع في إنشاء شركة "اتصالات لبنان" Liban Telecom لما في ذلك من مصلحة وطنية عليا، وقد صرحت الهيئة مراراً بموقفها هذا إلا أنها تلفت نظر الجميع إلى كون هذا الموضوع خارج إطار الصلاحيات التي منحها إياها قانون الاتصالات رقم 2002/431 ويبقى من صلاحيات مجلس الوزراء حصراً.

خامساً: يهم الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان أن تذكر كافة المعنيين بالمادة الخمسين من قانون الاتصالات رقم 2002/431 والتي تعنى بانتقال كافة الصلاحيات التنظيمية من الوزارة إلى الهيئة فور مباشرة عملها. انطلاقاً من ذلك، تؤكد الهيئة على عدم وجود أي خلاف قانوني حول صلاحيات الهيئة في تنظيم القطاع منذ تاريخ مباشرة عملها، وهي تقوم بذلك معتمدة مبادئ المشاركة والشفافية والمحاسبة، وقد طرحت حتى تاريخه أكثر من أحد عشر (11) مشروع تنظيمي للاستشارات العامة، وأصدرت نظامين في صيغتهما النهائية هما "نظام القوة التسويقية الهامة" و"نظام الترابط" لأهميتهما في توضيح أسس التنافس الصحيح لأي مشغل أو مستثمر حالي أو محتمل قريباً.

إن الهيئة، إذ تذكر بالمبادئ التي تؤمن بها وتطبقها منذ تأسيسها، تأمل بإعادة إطلاق عملية مزيدة الخلوي العالمية قريباً جداً، وتؤكد عزمها على إطلاق مزيدة عالمية في القريب العاجل لمنح تراخيص الحزمة العريضة، وتبقى على ثقة تامة بأن هذه العملية ستؤمن للبنان استقطاب الاستثمارات اللازمة لإنشاء منصة ألياف بصرية (Fiber optic) لنقل وربط المعلومات بين كافة المناطق ضمن تغطية وطنية شاملة، مع ترابط وسعات دولية تلبي حاجة السوق اللبنانية، ومع خدمات ذات جودة عالية معتمدة على تقنيات حديثة يفتقدها للأسف لبنان وتتوافر في بلدان أخرى، لمصلحة كافة جميع مقدمي الخدمات في لبنان، ولمصلحة المستهلك اللبناني أولاً وأخيراً.

وإن الهيئة، من خلال الأنظمة والخطط التي تضعها، تقوم بتطبيق قانون الاتصالات الذي نص في مادته الأولى على مهمة واضحة وصريحة، ألا وهي "تنظيم قطاع الاتصالات على الأراضي اللبنانية، وقواعد تحويله أو تحويل إدارته كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، بما في ذلك دور الدولة في ذلك القطاع".

كذلك الأمر بالنسبة لسياسة الدولة اللبنانية، إذ تقوم الهيئة بتنفيذها والتقيّد بالتزاماتها إن في قطاع الخلوي أو في باقي قطاعات الاتصالات الحيوية، وتطرح للاستشارات العامة تصوراً وجدولاً زمنياً لسبل التحرير المطلوب، بما فيه طبعاً منح شركة "اتصالات لبنان" الترخيص المنصوص عليه في القانون 2002/431، والذي يشمل كافة أنواع خدمات الاتصالات من ثابتة وخلوية وحزمة عريضة وغيرها من الخدمات ذات القيمة المضافة.

وقد أُنْتُت مسودة "برنامج تحرير قطاع الاتصالات" لشرح تصور الهيئة لكيفية تحرير القطاع وجعله أكثر تنافسية، بشكل يسمح للبنان بالحقاق بركاب التطور التقني وبإعادته إلى موقعه الرائد في عالم الإتصالات بعد أن تأخر لسنوات عديدة بسبب الصعوبات التي واجهته حتى تاريخه.

إن هدف الهيئة يبقى أولاً وأخيراً توفير آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية مخفضة ولأوسع شريحة ممكنة من الشعب اللبناني.

----- "إنتهى بيان الهيئة المنظمة للاتصالات"